

مجلس الطلاب: القرار المقترن (12/2025)

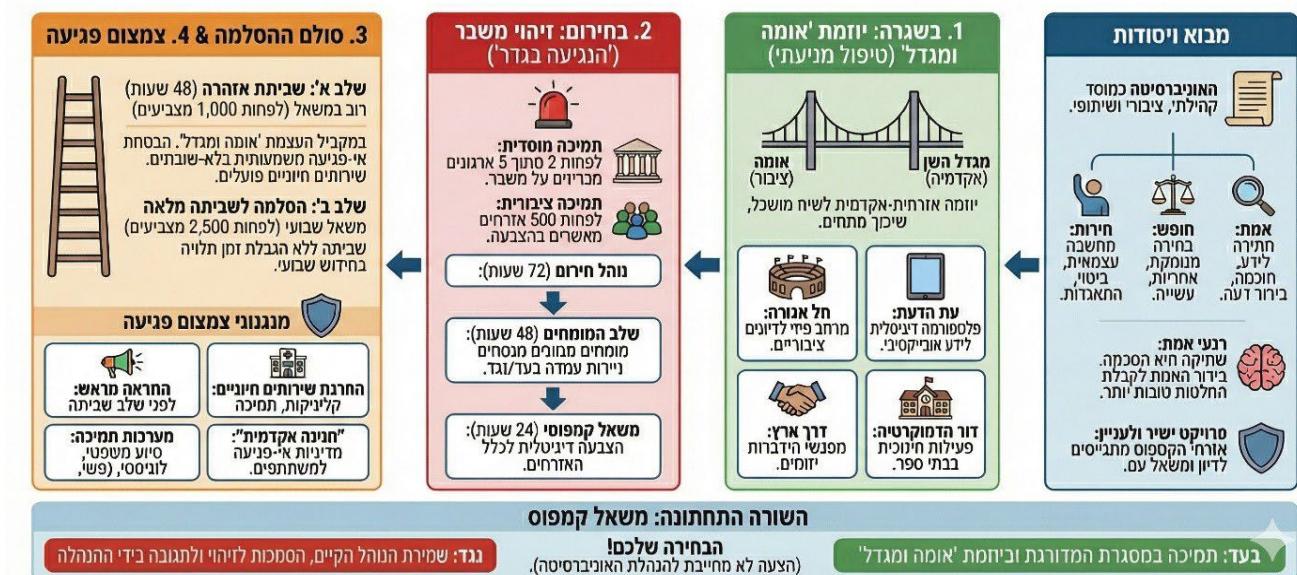
يعكس المقترن أدناه المخطط التي أقرها جمعية الطلاب (كمجزء من المساق الدراسي "مبادر وصلب الموضوع": "بني الديمقراطي في الحرجم الجامعي 1234-1031) بشأن استجابة الجامعة لاحتمالية حدوث أزمة دستورية. هذا المقترن غير ملزم وسيطرح للاستفتاء على مستوى الحرجم الجامعي: حيث سيُدعى جميع منتسبي الجامعة -من طلاب الجامعة وأعضاء هيئة تدريس وموظفي إداريين- للتصويت بـ"موافقة" أو "رفض" المخطط التي وضعها المجلس. سيعرض المقترن والتصويت على إدارة الجامعة. فيما يلي نسخة مختصرة سُتقدم للاستفتاء، تليها تفاصيل المقترن. لمزيد من المعلومات حول هذه الخطوة، يرجى زيارة [الموقع الإلكتروني](#) المخصص. لقد فتحنا ذلك لصالح المشروع.

باختصار ومبارةً: السؤال المطروح في الاستطلاع

هل تؤيدون اعتماد المخطط المقترن من قبل مجلس الطلاب، والتي تتضمن مستويين؟ في الوضع الاعتيادي: إطلاق مشروع "آئمه" (إنجلد) - وهي مبادرة مدنية-أكاديمية تهدف إلى تعزيز الحوار الديمقراطي، وإتاحة المعرفة، وربط الجامعة بالجمهور؛ وفي حالة الطوارئ: تفعيل آلية استجابة متدرجة للأزمات الدستورية. لن تفعل آلية الطوارئ إلا بعد تحديد الأزمة من قبل ممثلي منظمات الجامعة وجمع التوقيعات من الجمهور (500 توقيع)، ورهنها بالموافقة عليها في استفتاء داخل الحرم الجامعي. هذه الموافقة (1000 توقيع) ستؤدي إلى إضراب تحذيري لمدة 48 ساعة، والذي يمكن أن تتحول إلى إضراب كامل فقط إذا تصادق عليه في الاستفتاء المتكرر كل أسبوع (2500 توقيع)، وذلك مع الالتزام بتنقيل الضرب، والحفاظ على الخدمات الأساسية، وحرية الاختيار الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

החלטת האסיפה: מסגרת לתגובה למשבר חוקתי

מבוסס על ערכי ליבנה: חירות, חופש, אמת, קהילתיות, אחריות ציבורית, שיתופיות.



مقدمة

- ۱۱ -

تلزم جامعة تل أبيب بقيم الحرية - الحق في التفكير المستقل، والتعبير الإبداعي، والتجمع المشترك؛
قيم الاستقلال - للاختيار العقلاني بين الخير والشر، وتحمل المسؤولية والعمل؛
و قبل كل شيء، قيمة الحقيقة - لإيجاد المعلومات، وخلق المعرفة، وتنمية العقل، وتوضيح الآراء.

- سینما

الجامعة هي مؤسسة مجتمعية لجميع " مواطنها": الطلاب، وأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية، وجميع موظفي الحرم الجامعي؛



مؤسسة عامة – أنشأها الجمهور، بتمويله ولأجله، وبالتالي تتحمل المسؤلية تجاه الشعب والأمة؛ ومؤسسة تعاونية – حيث ينبغي أن يتخد مواطنوها القرارات المصيرية.

- بينما-

عند مفترق الطرق، كل حركة واعية، سواء كانت فعلاً أو تقاعساً، هي خيار؛ في لحظات الأزمات المصيرية، الصمت هو موافقة؛ وهذه هي "لحظات الحقيقة"، أي: أوقات تتطلب معرفة الحقيقة من أجل اتخاذ قرارات أفضل.

لذلك،

تضطلع الجامعة بالدور الروحي والأخلاقي والعملي كأمين اجتماعي لمواطني الدولة، وقد أطلقت، في سابقة هي الأولى من نوعها في العالم، مشروع "مبادر وصلب الموضوع"، حيث جميرا، نحن مواطنى الحرث الجامعى، نسمع أصواتنا: نجتمع لاختيار قضية مركبة لتسليط الضوء عليها، ومناقشتها بعمق في اجتماع طلابي، ووضع قرار مقترن، والتوصيل إلى قرار بشأنها في استفتاء على مستوى الحرث الجامعى.

في استطلاع رأى أولى على مستوى الحرث الجامعى حول القضية التي ستكون محور مناقشات الجمعية والاستفتاء، صوت المشاركون لصالح مناقشة موضوع الاستجابة المناسبة للحرث الجامعى في حال وقوع أزمة دستورية. بعد مناقشات مطولة ومتعمقة، تقترح الجمعية اعتماد نموذج عمل مؤسسي متدرج في مواجهة الأزمات الدستورية الخطيرة، استجابة تعبر عن سيادة المجتمع الجامعى وتستند إلى الخبرة المهنية، مع الحفاظ على التنااسب وحماية حقوق الأقليات. فيما يلي ملخص المخطط المعروض الآن على الحرث الجامعى لاتخاذ القرار بشأنه (تتضمن الوثيقة المرفقة تفاصيل توصيات الجمعية حول كيفية تنفيذ هذا المخطط؛ وهذه التوصيات غير ملزمة).

1. "أوماها ومجدل"

تسعى الجامعة لتجنب أزمة دستورية، ولتحقيق هذه الغاية ستطلق مشروعها مدنياً جديداً يجمع بين الأمة والصرح الأكاديمي. يهدف المشروع إلى تعزيز حوار اجتماعي منفتح ومستnier يُسهم في تخفيف حدة التوترات المدمرة وحلها، وهي عملية تدريجية ومتكلمة ستبدأ فوراً في حال الموافقة على المقترن في استفتاء الجامعة كـ "إجراء وقائي"، وسيتم تكتيفه في حال حدوث أي طارئ. مشروع "أوماها ومجدل" هو مبادرة مدنية أكademie لتقوية الصلة بين الجامعة والمجتمع الإسرائيلي، ويعمل من خلال أربع قنوات متوازية: إنشاء منصة رقمية لإتاحة المعرفة الموضوعية ("زمن المعرفة")؛ إنشاء مساحة في الحرث الجامعى لإجراء مناقشات عامة مفتوحة ("تل أغورا")؛ الخروج إلى الميدان لعقد لقاءات حوارية مع عامة الناس ("طريق الأرض")؛ وأنشطة تعليمية في المدارس لتعليم المهارات الديمقراطية ("جيل الديمقراطي"). تهدف هذه الخطوة إلى إنشاء بنية تحتية لحوار مستnier، وبناء الثقة، ومنع الاستقطاب، وإجراء روتيني يسبق معالجة الأزمة.

2. تحديد الأزمة الدستورية ("الوصول إلى حافة الهاوية") وتفعيل إجراءات الطوارئ

سيتم تفعيل إجراء الطوارئ إذا تم استيفاء شرطين تراكميين (وليس بديلين):

- الدعم المؤسسي: أعلنت اثنتان على الأقل من المنظمات الأساسية الخمس للجامعة (אגודת הסטודנטים, סגל בכיר, סגל צו"ר, ועוד נאבדים והסנאנט) أن الوضع يشكل "أزمة دستورية".
- الدعم الشعبي: ما لا يقل عن 500 من مواطني الجامعة (طلاب، أعضاء هيئة تدريس، موظفين) يؤكدون بالتصويت أن إسرائيل موجودة بالفعل في ظل أزمة دستورية، ستقوم الجامعة، بإنشاء نظام إلكتروني مخصص.

إذا تحققت الشروط المذكورة، فسيبدأ إجراء طارئ من مرحلتين (إجمالي 72 ساعة):

1. مرحلة الخبراء (48 ساعة): خبراء في القانون والعلوم السياسية والفلسفة (يتمن اختيارهم عن طريق القرعة/آلية تضمن التمثيل لآراء مختلفة) سيكتبون ورقات قصيرة متساوية في الطول - اراء مؤيدة واراء معارضة.



2. استطلاع رأي الحرم الجامعي (24 ساعة): التصويت الإلكتروني لجميع مواطني الجامعة. يمكن النظر في تمديد فترة التصويت إلى 48 ساعة لهدف مشاركة أوسع.

3. سلم الإضراب

بدلاً من "إضراب شامل فوري"، صاغت الجمعية نموذجاً للتصعيد التدريجي:

المرحلة الأولى - اضراب تحذيري (48 ساعة)

إذا صوتت أغلبية المشاركين في الاستفتاء (المذكور أعلاه)، بحضور ما لا يقل عن 1,000 مشارك، بـ"نعم"، فسيتم إعلان إضراب تحذيري لمدة 48 ساعة. وفي الوقت نفسه، سيتم تكثيف أنشطة حركة "آؤמה ومجدل".
سيتم وضع آليات لضمان عدم تعرض من يختارون عدم الإضراب لأي ضرر أكاديمي أو إداري كبير، وللحفاظ قدر الإمكان على حق المعارضين فيمواصلة حياتهم اليومية. إضافة إلى ذلك، سيتم الحفاظ على الخدمات الأساسية (مثل العيادات والخدمات النفسية).

المرحلة الثانية - تقييم الوضع والتصعيد إلى إضراب كامل

بعد أسبوع من إعلان الإضراب التحذيري، سيجري استفتاء آخر على مستوى الحرم الجامعي لدراسة استمرار الإجراءات. صممت هذه الآلية لتجديد وتأكيد الصلحيات أسبوعياً كجزء من استفتاء على مستوى الحرم الجامعي. إذا لم يطرأ أي تغيير على الوضع، وحظي الاستفتاء بالتأييد (بمشاركة 2500 ناخب)، سيتحول الإضراب إلى اضراب كامل غير محدد المدة، مع إمكانية تجديده أسبوعياً (2500 ناخب).

4. آليات الحد من الضرب

لكي تكون هذه الخطوة متناسبة وفعالة ومستدامة، ستعمل الجامعة على تقليل الضرر المحتمل الذي قد يلحق بمعارضي القرار، وبال أقلية والمجتمعات المستضعفة:

- إشعار مسبق قبل الانتقال إلى مرحلة الإضراب، بقدر ما تسمح به الظروف.
- استبعاد الخدمات الأساسية (العيادات القانونية/النفسية، ودعم الطلاب الأساسي).
- سياسة العفو الأكademية: الإعفاء من الحضور والتوجيهات التلقائية للمشاركين في الأنشطة المدنية، وذلك وفقاً لإطار عمل سيتم تحديده.
- القانونية واللوجستية والنفسية للمشاركين في الاحتجاجات (على سبيل المثال، من خلال العيادات/الصناديق المخصصة).

* **

هذه التوصيات، بقدر ما سيتم قبولها في إطار "الاستفتاء"، إلا أنها ممارسة للديمقراطية المشتركة وليس لها قوة ملزمة.
سيتم تقديم التوصيات إلى إدارة الجامعة.



أعضاء الجمعية ☺